

Distr.
GENERAL

S/1997/686
4 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٣ (١٩٩٧) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي طلب المجلس إلي بموجبه أن أبقيه على علم بالتطورات في هذا البلد. وأن أقدم إليه توصيات تفصيلية عن دور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاقات فيما بين الأطراف الطاجيكية وتعديل ولاية وقوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويستكمل التقرير بأحدث المعلومات سجل التطورات التي حدثت في طاجيكستان وأنشطة البعثة، فضلاً عن أنشطة ممثلي الخاص في طاجيكستان، منذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ (S/1997/415).

ثانياً - إبرام الاتفاق العام للسلام

٢ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قام الرئيس إمام علي رحمانوف، وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة سيد عبد الله نوري، وممثلي الخاص في طاجيكستان السيد غيرد ميريم، بالتوقيع في موسكو على الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان وعلى إعلان موسكو. كما وقع الرئيس رحمانوف والسيد نوري على بروتوكول للتفاهم المتبادل، شهد عليه كل من السيد ميريم، ووزير خارجية الاتحاد الروسي أفجيني بريماكوف، ووزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية علي أكبر ولاياتي. وحضر حفل التوقيع كل من الرئيس بوريس ن. يلتسن رئيس الاتحاد الروسي، ووزراء خارجية البلدان المراقبة، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عز الدين لاركي، وكبار مسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحضره بالنيابة عني السيد برنارد ميه، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، بالاشتراك مع السيد ميريم. وجرى تعميم نص هذه الاتفاقات مرفقاً برسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي (A/52/219-S/1997/510).

٣ - ووقع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أثناء وجوده في موسكو، على البروتوكول المتعلق بضمانات تنفيذ الاتفاق العام، الذي تم الاتفاق عليه في طهران في ٢٨ أيار/ مايو. وانضمت حكومة أوزبكستان إلى هذا البروتوكول في نيويورك في ٢٦ آب/أغسطس. وعقد فريق الاتصال المنشأ بموجب هذا البروتوكول اجتماعه الأول في دوشانبي في ١٦ تموز/يوليه واجتمع عدة مرات منذ ذلك الحين. ويضم الفريق ممثلي الدول الضامنة (الاتحاد الروسي وأفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية)

وباكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان)، كما يشمل الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان، وممثلاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ويتولى الممثل الخاص للأمين العام مهمة المنسق لفريق الاتصال ويوفر له الدعم اللازم.

٤ - ووفقاً لبروتوكول التفاهم المتبادل بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة، عقد الاجتماع الأول للجنة المصالحة الوطنية في موسكو برئاسة السيد نوري في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧. واعتمدت اللجنة قانوناً للصفح المتبادل، وقعه الرئيس رحمانوف في ١٤ تموز/يوليه، وأعدت مشروع قانون للعضو العام، اعتمدته المجلس العالي (البرلمان) في ١ آب/أغسطس ١٩٩٧. ولم يكن هذا فحسب خطوة للأمام في عملية المصالحة الوطنية بل أزال أيضاً عقبة كان يمكن أن تحول دون عودة أعضاء اللجنة الممثلين للمعارضة الطاجيكية الموحدة إلى طاجيكستان. واستناداً إلى نفس البروتوكول، جرى تبادل ٤٩ من الجنود الحكوميين الأسرى و ٤٨ محتجزاً من أنصار المعارضة الطاجيكية الموحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧. وأكد كل من الجانبين الطاجيكيين على أرفع مستوى عزمه على الانتهاء من الأعمال التحضيرية العملية اللازمة لبدء اللجنة عملها داخل البلد في أسرع وقت ممكن. وقد ركزت هذه الأعمال التحضيرية بصفة رئيسية على وضع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة البالغ عددهم ٤٦٠ فرداً في دوشانبي. وقد تأخر هذا الأمر بسبب الخلاف على موقع الوحدة التابعة للمعارضة ونشرها فضلاً عن الحالة الأمنية في البلد في منتصف آب/أغسطس. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أبلغ كلا الجانبين السيد ميريم بأن هذه العقبة قد تم تذليلها خلال محادثة هاتفية بين الرئيس رحمانوف والسيد نوري، وأن الأخير سيصل مع زملائه إلى دوشانبي في وقت ملائم لحضور الاحتفال بعيد استقلال طاجيكستان، الموافق ٩ أيلول/سبتمبر.

ثالثاً - التطورات في طاجيكستان وأنشطة البعثة

٥ - ظلت الحالة في طاجيكستان متقلبة. ووقع عدد من أعمال العنف لم يعلن أحد مسؤوليته عن ارتكابها، وذلك في دوشانبي وأنحاء أخرى من البلد. ففي ٦ حزيران/يونيه، انفجرت قنبلة في خوروغ، العاصمة الإدارية لمقاطعة غورنو - باداخشان، فأودت بحياة اثنين من أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة. ولقي أحد ضباط قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة حتفه وجرح ضابط صف في دوشانبي في ١٧ حزيران/يونيه. وفجرت قنبلة يوم ٢٦ تموز/يوليه على مقربة من القصر الجمهوري في دوشانبي، فأصاب عدة أشخاص.

٦ - وفي الأسبوع الثاني من حزيران/يونيه، اشتدت حدة التوتر في مقاطعة خاتلون جنوبي دوشانبي عندما فرض قائد لواء الرد السريع التابع للحكومة، العقيد محمود خودويبردييف، سيطرته من قاعدته في كرخان - توبي على أجزاء من مقاطعة خاتلون ومن هيسار وشاخريتاو وتورسونزادي. وقد سيطر فيما بعد على ممر فهراباد الواقع على بعد ٢٥ كيلومتراً إلى الجنوب من دوشانبي. ولم تنجح الجهود التي بذلت لإيجاد حل عن طريق التفاوض، ثم اندلع القتال في الأسبوع الثاني من آب/أغسطس بين لواء الرد السريع

والحرس الجمهوري. وفي ٩ آب/أغسطس، نشب قتال عنيف في الضواحي الشمالية لدوشانبي بين لواء القوات الخاصة التابع لوزارة الداخلية وقوات السيد يعقوب ساليموف، رئيس الجمارك، الذي أعلن العقيد خودويبردييف مساندته له. وقد تقهقرت قوات رئيس الجمارك صوب وادي هيسار، وفي ١١ آب/أغسطس استولى الحرس الجمهوري على تورسونزادي وهيسار وشاخريتاو. ونتيجة لاتصالات جرت بين العقيد خودويبردييف والرئيس رحمانوف بتيسير من قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، تم التوصل إلى اتفاق أعفي العقيد خودويبردييف بمقتضاه من منصبه بمرسوم جمهوري وتقرر أن يسحب كلا الجانبين قواته. ورغم هذا الاتفاق، واصلت القوات التابعة للحرس الجمهوري ولوزارة الداخلية هجومها، فاقترحت كورغان - توبي ودفعت بالعقيد خودويبردييف تجاه كابوديون وشارتوز، قرب الحدود مع أوزبكستان. وحتى إعداد هذا التقرير كانت مقاطعة خاتلون لا تزال تحت سيطرة وزارة الداخلية والحرس الجمهوري. وفي أعقاب القتال، تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تقارير تضيد تعرض السكان المحليين للتحرش من جانب هذه القوات. ولا يعرف مكان العقيد خودويبردييف.

٧ - وفي ١ آب/أغسطس، قام أفراد مسلحون من أنصار إخوان سوديروف باختطاف اثنين من أبناء السيد أمانولو نيماتزودا، مفتي طاجيكستان، من بيتهما قرب دوشانبي. وطالبت الجماعة في مقابل إعادة ابني المفتي بالإفراج عن باخروم سوديروف، الذي تحتجزه الحكومة، أو دفع مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أكدت المحكمة العليا لطاجيكستان أنها تلقت عرضاً رسمياً من الجماعة بمبادلة باخروم بالولدين. ولا يزال شقيقه ريزفون طليقا. وفي يوم ٢٧ آب/أغسطس، اختطف نفس الجماعة السيد نيماتزودا ذاته أثناء محاولته، وفقا لما ذكر، تأمين إطلاق سراح ولديه. وفي ١ أيلول/سبتمبر، شنت قوات الحكومة عملية ضد جماعة سوديروف. وفي اليوم التالي، أطلق سراح السيد نيماتزودا ولكن لم يطلق سراح ابنيه. ولدى كتابة هذا التقرير، كان الحال لا يزال على ما هو عليه.

٨ - وظل وقف إطلاق النار بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية الموحدة مستمرا حتى ١٩ آب/أغسطس، حينما اندلع القتال بين القوات الموالية للقادة الميدانيين للمعارضة في منطقتي كفرنديخون وتببي سمرقندي وقوات وزارة الداخلية، عقب إلقاء الشرطة المحلية القبض على ثلاثة أعضاء في جماعة المعارضة وتوجيه تهم جنائية إليهم. واعتقلت المعارضة ثلاثة من رجال الشرطة كرهائن، وطالبت بمبادلتهم. وقد أجرت اللجنة المشتركة، جنبا إلى جنب مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، مفاوضات أدت إلى إطلاق سراح المحتجزين. وفي الوقت نفسه، اعتقل مقاتلو المعارضة في ترك آباد المجاورة أربعة رهائن مدنيين، وطالبوا بإعادة مركبة كانت الشرطة قد صادرتها. وقد أجرى فريق اللجنة المشتركة والبعثة نفسه مفاوضات أدت إلى إطلاق سراحهم. بيد أن الحالة في ترك آباد ظلت متوترة وفي ٢٧ آب/أغسطس، قتل خمسة من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في صدام مع الشرطة. وقد توجه السيد دولت عثمان، رئيس أركان المعارضة الطاجيكية الموحدة، مع أعضاء اللجنة المشتركة، إلى المنطقة من أجل إثبات الوقائع ونزع فتيل التوتر. بيد أنه في ٢٩ آب/أغسطس، نشب قتال عنيف بين أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة وقوات وزارة الدفاع على بعد ٩ كيلومترات شرقي دوشانبي. وقد أسرت المعارضة الطاجيكية الموحدة ٩ أفراد، أطلق سراح ٥ منهم في اليوم التالي.

٩ - وفي تطورات أخرى، أبلغت الحكومة عن عمليات سرقة واسعة النطاق للمواشي، زعم أنها أقيمت إلى معازل المعارضة الطاجيكية الموحدة في قطاع تافلدارا. وقد تم تشكيل لجنة، تتألف من ممثلي الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان والمزارع المعنية، للتحقيق في هذه السرقات.

١٠ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أصاب عطب محرك طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة أثناء توجيهها من تشلدارا إلى دوشانبي واضطرت إلى الهبوط اضطراريا في كومسو مولو أباد. وبعد فحصها تم اكتشاف ثقب رصاصتين في الطائرة. وكانت الطائرة الهليكوبتر تقل السيد أميركول عظيموف (أمين مجلس الأمن الوطني)، والسيد عثمان، وعضوا في لجنة المصالحة الوطنية من جانب الحكومة، ومسؤولا من مكتب الرئيس، وموظف اتصال رابطة الدول المستقلة، ونائب رئيس المراقبين العسكريين بالبعثة ومراقبا عسكريا آخر، وكانوا جميعهم يسافرون بصدد إجراء ترتيبات لنقل الـ ٢٠٠ مقاتل الأوليين من مجموع ٤٦٠ من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الذين سيتمركزون في دوشانبي. ولم يعلن أحد عن مسؤوليته عن إطلاق النيران على الطائرة.

١١ - وفي منطقتي غرم وتافلدارا، نشأت خلافات مع المعارضة الطاجيكية الموحدة بشأن حرية حركة البعثة. وفي ١٨ آب/أغسطس، أحاط القائد الميداني للمعارضة الطاجيكية الموحدة في غرم البعثة علما كتابة بأنه لن يسمح، في المستقبل، لطائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة بالتحليق فوق المنطقة إلا إذا كانت تقل على متنها ممثلا للمعارضة. وبالإضافة إلى ذلك، لن يسمح للبعثة بالقيام بدوريات برا في بعض المناطق. وقد أخطر القائد الميداني للمعارضة الطاجيكية الموحدة في تافلدارا البعثة علما بقيود مماثلة في منطقة مسؤوليته. وقد اجتمعت البعثة مع القائد الميداني في غرم في ٢٢ آب/أغسطس للاحتجاج على هذه القيود. وفي حين أعرب القائد عن دعمه لأنشطة البعثة، ظل على إصراره على أن تظل بعض المناطق محظورة على أفراد الأمم المتحدة. وقد احتجت البعثة لدى السيد نوري وما زالت تتابع هذه المسألة.

١٢ - واستمرت البعثة في تقديم المساعدة للجنة المشتركة المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤، وللوفدين اللذين يرأسهما السيدان عظيموف وعثمان. واستؤنف تناوب المراقبين العسكريين في ٤ حزيران/يونيه، وأصبح قوام البعثة كاملا.

١٣ - وفي الوقت الحاضر، تتألف البعثة من ٤٤ مراقبا عسكريا من الأردن (٥) وأوروغواي (٦) وأوكرانيا (٣) وبلغاريا (٦) وبنغلاديش (٧) وبولندا (٣) والدانمرك (٤) وسويسرا (٥) والنمسا (٥)، و ٦٣ موظفا مدنيا، منهم ٢٣ تم تعيينهم دوليا. وبالإضافة إلى المقر الذي تحتفظ به البعثة في دوشانبي، تحتفظ البعثة بموقع فريقيها في خوجاند، وأعدت إنشاء أفرقة في خروج وكاليخوم وغرم وكورغان - توبي. وواصل السيد ميريم عمله بوصفه ممثلي الخاص ورئيس البعثة. وما زال البريغادير - جنرال بولسلاف إيزيدورتشيك (بولندا) يعمل بوصفه رئيس المراقبين العسكريين.

رابعاً - الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة التأهيل

١٤ - أتاحت عودة أفراد الأمم المتحدة في أوائل أيار/مايو استئناف المساعدة الإنسانية في البلد. بيد أن القتال فيما بين قوات الحكومة في آب/أغسطس أدى إلى إجلاء الموظفين مؤقتاً من منطقة خاتلون وتخفيض الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة. وقد أدى التنبيه الحالي الذي وجه للمانحين، والذي مدد حتى آب/أغسطس ١٩٩٧، إلى جمع نصف المبلغ المطلوب فقط وقدره ٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة، معظمه من أجل تلبية احتياجات المعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي. ومن المقرر أن يصدر في أيلول/سبتمبر تنبيه مستكمل، يُجمل الاحتياجات الإنسانية الإضافية اللازمة لإعالة فئات مستضعفة أثناء أشهر الشتاء.

١٥ - وواصلت المنظمات الإنسانية الأخرى، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات غير حكومية، أداء دور رئيسي في كفالة استمرار برامج مساعدات الإغاثة وإعادة التأهيل، لا سيما أثناء فيضانات أيار/مايو وحزيران/يونيه. وساهم برنامج الأغذية العالمي بحصص إعاشة يومية توزع على ما يزيد عن ١٠٠ ٢ أسرة حددها الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

١٦ - وأستأنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة الطوعية للاجئين من أفغانستان إلى الوطن في ١٧ تموز/يوليه. وحتى ٢٨ آب/أغسطس، تمت إعادة أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص إلى الوطن عن طريق نجني - بيانج. وتجري أيضاً الأعمال التحضيرية لإعادة لاجئين عن طريق اشكاشيم وترمز. وقد أصدرت المفوضية نداءً في أوائل آب/أغسطس للحصول على مبلغ مجموعه ٩,٧ مليون دولار لتغطية تكلفة عودة حوالي ٢٥ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من شمالي أفغانستان، وإعادة إدماجهم بصورة مبدئية، وذلك على مدى الـ ١٨ شهراً القادمة. وقامت المنظمة الدولية للهجرة بنقل حوالي ٢ ٠٠٠ مشرد داخليا جواً من خروج إلى دوشانبي، وأعيد ٦٠٠ ٢ آخرين من دوشانبي إلى منطقة درواز وصغيرداشت بمساعدة الحكومة.

١٧ - وقد استكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً لبرنامجه من أجل كفالة دعم أنشطته لعملية السلام. وسيستخدم برنامج إعادة التأهيل والإعمار والتنمية، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كوسيلة من الوسائل الرئيسية لدعم عملية الوفاق.

خامساً - المهام التي تضطلع الأمم المتحدة بها في تنفيذ الاتفاقات

فيما بين الطاجيكيين

١٨ - استهل توقيع الاتفاق العام وعقد لجنة المصالحة الوطنية بعد ذلك، فترة انتقال، يعود خلالها اللاجئين؛ ويجري تسريح مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وإعادة إدماجهم في الهياكل الحكومية؛ ويعاد تشكيل القوات المسلحة وجهاز الشرطة والأمن؛ وتحسن العمليات الديمقراطية في البلد، مما يفضي إلى

إجراء انتخابات وتشكيل حكومة جديدة. ويشكل الاتفاق العام والبروتوكولات المنفصلة ولاية عامة من أجل إجراء تغيير سياسي إلا أنها لا توفر في حد ذاتها مخططاً تفصيلياً. وقد ترك للجنة المصالحة الوطنية أمر التوصل إلى حلول للعديد من المسائل التي يلزم معالجتها. ونتيجة لذلك، وصفت المساعدة المتوقعة من المجتمع الدولي في هذه العملية بعبارات فضفاضة بصورة عامة، مع بعض الاستثناءات، لا سيما في البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية.

١٩ - وفيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، يمكن تلخيص المهام التي سيطلب منها أدائها خلال فترة الانتقال على النحو التالي:

- بذل قصارى جهودها لتعزيز السلام والوفاق الوطني وللمساعدة في تنفيذ الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلام وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان، وتحقيقاً لهذه الغاية، القيام بما يلي:
- بذل المساعي الحميدة وتقديم مشورة الخبراء؛
- التعاون مع لجنة المصالحة الوطنية واللجان الفرعية المنبثقة عنها، ومع اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات وإجراء استفتاء؛
- المشاركة في عمل فريق الاتصال والعمل كمنسق له؛
- رصد وقف إطلاق النار؛
- رصد تجميع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وإعادة إدماجهم ونزع سلاحهم وتسريحهم؛
- تقديم المساعدة المبدئية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في هياكل السلطة الحكومية أو إعادة تسريحهم؛
- تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى طاجيكستان خلال فترة الانتقال.

مفهوم العمليات

- ٢٠ - سيستلزم تنفيذ الاتفاق العام مجموعة معقدة من الجهات الفاعلة التي تتحمل مسؤوليات متميزة ولكن تتداخل مجالات اهتمامها. وبناء على ذلك سيمثل الاتصال والتشاور والتنسيق بصورة وثيقة مفتاح اختتام هذه العملية بنجاح.

المسائل السياسية

٢١ - لجنة المصالحة الوطنية هي الهيئة الرئيسية التي تعتزم الأطراف الطاجيكية من خلالها تنفيذ الاتفاق العام. وتتألف اللجنة من عدد متساو من الممثلين للحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة، برئاسة السيد نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة. وتشرف اللجنة على تنفيذ الاتفاقات في جميع جوانبها، وتقترح، في جملة أمور، التشريعات الجديدة، وتقدم التوجيه فيما يتعلق بتسريح المقاتلين التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم، والعمل بشأن إصلاح هيكل السلطة. ويقتضي الأمر أن تعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بالتعاون الوثيق مع اللجنة واللجان الفرعية المنبثقة عنها. ويستلزم ذلك المشاركة في اجتماعات وأنشطة هذه اللجنة، وتقديم المعلومات والمشورة وبذل المساعي الحميدة عند الحاجة إليها.

٢٢ - وستواصل البعثة التعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي طلب إليها تيسير تنفيذ الاتفاق العام في المجالات المتصلة بمراعاة حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات والعمليات السياسية والديمقراطية والقانونية. ومن المتوخى أن تكمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتواجدتين في طاجيكستان كل منهما الآخر وتدعمه في هذه الأنشطة.

٢٣ - وستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إقامة صلات وثيقة مع الدول الضامنة للاتفاق العام والعمل كمنسق لفريق الاتصال.

المسائل العسكرية

٢٤ - ستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين كسابق عهدها إقامة اتصال وثيق مع قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة، فيما يتصل بمسؤولياتها المتعلقة بعودة الوحدات التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة من أفغانستان (انظر الفقرة الواردة أدناه) ومسؤولياتها الأخرى في البلد. وسيستمر أيضا الاتصال مع قوات الحدود الروسية.

٢٥ - أما تجميع الوحدات المسلحة التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة (في مناطق فانج غارم وجيرغاتال، وكومسومو آباد، وروشان، وتافيلدارا، وطاجيك آباد ومدينتي خوروج وماغمورود) وتسجيلها وإعادة إدماجها النهائي في الجيش/الشرطة، أو تسريحها، فإنه من المقرر أن تتم هذه العمليات على ثلاث مراحل في غضون ستة أشهر، وأن يكتمل بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، دمج الوحدات السابقة التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة بالكامل في هيكل السلطة الحكومية. وستتولى الأطراف الطاجيكية نفسها إنشاء مناطق التجميع، وتسجيل الأفراد التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة وحراسة أسلحتهم. وسيتم تجميع هؤلاء الأفراد كوحدات عسكرية منظمة وإحاقهم بالرتب الملائمة في سلسلة القيادة الطاجيكية في غضون شهر من تجميعهم. وتشمل المسؤوليات المنوطة بمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بذل المساعي الحميدة، وتقديم المشورة الفنية والقيام بأعمال الرصد. وسينشئ مراقبو الأمم المتحدة العسكريون فريقا في كل منطقة تجميع لتنفيذ هذه المهام.

٢٦ - وفيما يتصل بنقل الوحدات التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة من أفغانستان، من المقرر أن تسافر إلى أفغانستان اللجنة الفرعية العسكرية التابعة للجنة المصالحة الوطنية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وأن تعد سجلا للأسلحة والذخائر. ورهنا بموافقة السلطات الأفغانية، من المتوخى أن تتم هذه العملية فوق الأراضي الأفغانية عند نقطتي العبور المتفق عليهما في إسكاشيم ونيزني بيانج. وبعد دخول الإقليم الطاجيكي، من المقرر أن تتولى قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة حراسة تلك الوحدات وذخائرها ومرافقتها حتى مناطق التجميع وذلك تحت رقابة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وسيتمركز مراقبو الأمم المتحدة العسكريون عند نقاط العبور للقيام بهذه المهام. وسيتولى مراقبون إضافيون رصد التحرك إلى مناطق التجميع.

٢٧ - وسيكون العنصر الرئيسي في تنفيذ الاتفاق العام واستمرار وقف إطلاق النار خلال الفترة الأولية الدقيقة لعملية الانتقال، هو الحفاظ على حسن النظام والانضباط بين أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة أثناء فترة التجميع، وإلى أن يتم إلحاقهم بإحدى وحدات الجيش النظامي أو الشرطة أو تسريحهم حسب مقتضى الحال. وأحد العناصر الهامة في هذه العملية هو ضرورة تزويد هؤلاء الأفراد على النحو الملائم بالأغذية والوقود والضروريات الأخرى. وتعتمد طاجيكستان بالفعل على المساعدة الخارجية للوفاء باحتياجاتها الأساسية الملحة، ولا يمكنها ضمان الوفاء بالاحتياجات اللازمة لمناطق التجميع. وفي الوقت نفسه، فإن لدى كثير من المانحين أنظمة تستبعد تقديم المساعدة إلى قوات عسكرية. ومن ثم ستردج في تقديرات تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الأموال اللازمة لبدء تنفيذ هذه العملية، ليتسنى للبعثة توفير هذه الإمدادات لأول شهرين أو ثلاثة أشهر. وسيجري تخفيض الميزانية المقدرة الاشتراكات إلى الحد الذي تصبح فيه التبرعات متاحة.

٢٨ - وسيكون من الضروري استمرار بذل الجهود للحفاظ على وقف إطلاق النار في هذا البلد. ومن ثم ستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الاضطلاع بمهامها الحالية في هذا الصدد، والانتشار حسب الضرورة، والقيام بالدوريات وإجراء التحقيقات، بغية إنهاء التوترات واحتواء النزاعات التي قد تنشأ هناك. وسوف يتمركز مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، حسب الاقتضاء، في أماكن بخلاف مناطق التجميع، وسيصبح المراقبون على أتم الاستعداد أيضا في دوشانبي للتوجه إلى مناطق النزاع بصحبة ممثلين للأطراف الطاجيكية. والجدير بالذكر أن اللجنة المشتركة، المنشأة وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤، سوف تستمر بوصفها جهازا فرعيا تابعا للجنة المصالحة الوطنية.

اللاجئون

٢٩ - تضمن البروتوكول الخاص باللاجئين جدولا زمنيا يغطي فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا (من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم، واستئناف أعمال اللجنة المشتركة المعنية باللاجئين التي أنشئت أصلا في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بمسؤولياتها في هذا الصدد.

المساعدة الدولية

٣٠ - يوم التوقيع على الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان، وجه الرئيس رحمانوف والسيد نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة رسالة إلي (S/1997/508) أعربا فيها عن امتنانهما للمساعدة التي قدمتها المنظمة خلال جميع مراحل عملية التفاوض، وطلبا أن تقدم المنظمة مزيدا من المساعدة في تنفيذ الاتفاقات الطاجيكية المشتركة. وطلبا إلي، بوجه خاص، المساعدة في تنظيم مؤتمر للمانحين المحتملين. وقد طلبت من السيد ميريم أن يضطلع بكامل المسؤولية عن الإعداد لهذا الاجتماع.

٣١ - وسيركز اجتماع المانحين على الأنشطة التي تتصل مباشرة بتنفيذ الاتفاقات، ولا سيما في مراحلها الأولية الدقيقة. ويشمل ذلك برامج الإغاثة، وتقديم المساعدة، وإعادة التأهيل بالنسبة لللاجئين العائدين والمحاربين المسرحين؛ وتصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني للمحاربين المسرحين والجنود الحكوميين العائدين إلى العمل، وتقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى لجنة المصالحة الوطنية والوكالات الحكومية. وتستهدف هذه البرامج دعم المكاسب التي تحققت خلال عملية التفاوض وكذلك وضع الأسس اللازمة لعمليات إعادة التأهيل والتنمية وتحقيق الديمقراطية في طاجيكستان. وأعدت وكالات الأمم المتحدة والوكالات الشنائية والمنظمات غير الحكومية، بقيادة السيد ميريم، مشروع وثيقة تتناول احتياجات محددة لدعم عملية السلام. ومن المأمول فيه أن تحرز الأطراف تقدما كافيا في استعداداتها لتنفيذ الاتفاقات بما يسوغ عقد اجتماع للمانحين المحتملين في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٣٢ - ولضمان وحدة الغرض والجهد، ووفقا لبرنامجي للإصلاح (انظر A/51/950، الفقرة ١١٩). فقد منحت ممثلي الخاص خلال فترة الانتقال السلطة على جميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في طاجيكستان. ولمساعدته على القيام بمسؤولياته فإنني اعتزم تعيين المنسق المقيم للأمم المتحدة نائبا له. وفي مقر الأمم المتحدة، تم إنشاء فرقة عمل بشأن طاجيكستان، تمثل فيها جميع الإدارات والوكالات المعنية، لوضع الأولويات اللازمة لبناء السلم وضمان التنسيق.

الجدول الزمني

٣٣ - لا يتضمن الاتفاق العام جدولا زمنيا رسميا لجميع الخطوات المقرر اتخاذها أثناء فترة الانتقال. وينص النظام الأساسي للجنة المصالحة الوطنية على أنها هيئة مؤقتة تتوقف أنشطتها بعد انعقاد البرلمان الجديد وتشكيل هياكل القيادة في البلد. ومن المنتظر أن يستلزم الأمر ممارسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين مهامها إلى أن يتحقق ذلك. وخلال المفاوضات، تم، في البروتوكول الخاص بالمسائل العسكرية، تحديد الموعد النهائي بشهر تموز/يوليه ١٩٩٨، كموعده مستهدف لإتمام عملية الانتقال ككل.

تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين

٣٤ - يلزم تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على نحو كبير ليتسنى لها الاضطلاع بمهامها الموسعة. وبالنظر إلى مسؤوليات البعثة إزاء لجنة المصالحة الوطنية وفريق الاتصال، فإن الحاجة تدعو إلى

زيادة عنصر الشؤون المدنية في البعثة والخبرة الإضافية في مجالات القانون العام (بما في ذلك حقوق الإنسان)، والشرطة، والشؤون الانتخابية، وتنسيق المساعدة الدولية اللازمة لتنفيذ الاتفاق العام. وينبغي أن يكون لدى البعثة أيضا قدرة فعالة في مجال الإعلام ليتسنى إطلاع الشعب الطاجيكي وكذلك المجتمع الدولي على التطورات ذات الصلة خلال هذه الفترة الدقيقة.

٣٥ - وستجري زيادة العنصر العسكري للبعثة عن قوامه المأذون به حاليا من ٤٥ إلى ١٢٠ مراقبا عسكريا. وسيجري تنظيم المراقبين في أفرقة صغيرة ستوزع في مناطق التجميع العشرة ونقطتي العبور، ومراكز إقليمية معينة، فضلا عن المقر الموجود في دوشانبي. ويراعي هذا العدد أنه سيتم إغلاق نقطتي العبور بعد شهرين. ومن المنتظر إمكانية تخفيض عدد المراقبين العسكريين عندما يجري دمج الوحدات السابقة التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة مع هياكل السلطة الحكومية.

٣٦ - وسيجري تعزيز العنصر الإداري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لدعم هذه البعثة، الكبيرة الحجم، وأيضا لدعم وسائل الاتصال فيها والنقل البري والجوي والمرافق الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار التضاريس الجبلية والحالة السيئة لإصلاح الطرق، التي انقطع كثير منها نتيجة الأضرار التي لحقت بها، أو التي يتعذر اجتيازها لأشهر عديدة في الشتاء. وسيتم قريبا تعميم تقدير لتكاليف هذه العملية الموسعة كإضافة لهذا التقرير.

الأمّن

٣٧ - أشارت في تقريرها المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/415) إلى عدد من المسائل المفتوحة، كان أكثرها أهمية مسألة الأمن. ولا تزال هذه المسألة موضع قلق كبير، كما يتبين من الأحداث الوارد وصفها في الفصل الثالث من هذا التقرير. وتختلف الحالة بين المناطق في هذا البلد والمنطقة التي ينظر إليها حاليا على أنها تشكل خطرا بالغا، تمتد من دوشانبي إلى كومسومول أباد، التي يمر خلالها الطريق الرئيسي للبعثة والطريق الجوي لتحرك وإمداد الأفرقة المقرر أن ترابط في وادي كاراتيجين وفي قطاع تافيلدارا. وتعمل في المنطقة جماعات عديدة لا يبدو أنها خاضعة لسيطرة أي من الحكومة أو المعارضة الطاجيكية الموحدة. وقد وقعت في هذه المنطقة حادثتا الرهائن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وشباط/فبراير ١٩٩٧، اللتان شملتا موظفين تابعين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الحادث الذي وقع مؤخرا وشمل المفتي، فضلا عن الاشتباكات الأخيرة التي وقعت بين جماعات المعارضة الطاجيكية الموحدة والشرطة.

٣٨ - وقد أثرت في تقريرها السابق إمكانية أن تتولى قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة مسؤولية حماية أفراد الأمم المتحدة، بشرط موافقة جميع الأطراف. ولم يتحقق هذا الشرط حتى الآن. وعوضا عن ذلك، فإنني درست إمكانية نشر كتيبة مشاة تابعة للأمم المتحدة. بيد أنه لكي يكون ذلك فعالا، فإن نشر وحدة من هذا القبيل يقتضي موافقة الأطراف وتعاونها؛ ولن يحدث ذلك وشيكا. وفي ظل هذه الظروف، استطلعت مع الأطراف إمكانية أن يتولوا بأنفسهم بصورة مشتركة توفير الأمن لأفراد الأمم

المتحدة باستخدام قوة موحدة يتم سحبها من الجيش الطاجيكي ووحدة قوامها ٤٦٠ من مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة سيتم وضعها في دوشانبي. وسيكون ذلك في نفس الوقت اجراء لبناء الثقة وخطوة أولى نحو إعادة دمج مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في الجيش الوطني ولم ترد الأطراف بعد رسمياً على هذا الاقتراح.

سادسا - ملاحظات

٣٩ - مما يدعو إلى الارتياح الشديد أن المفاوضات فيما بين الطاجيكيين، التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤، قد اختتمت بنجاح بتوقيع الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني. ورغم أن العملية كانت طويلة وشاقة في كثير من الأحيان، إلا أنه ما زالت هناك تحديات أكبر. فهناك قوى كبيرة في طاجيكستان تتشكك في عملية السلام. ويشعر البعض بالقلق إزاء الآثار التي ستترتب عليهم من جراء التحول في الحياة السياسية الذي سيصاحبها. ويخشى آخرون من أن تقصر العملية عن بلوغ هذا التحول وألا تؤدي سوى إلى إعادة تقسيم السلطة بين الأطراف المتعاقدة، بما يعود بالضرر على الآخرين. ويرجع الأمر لحكومة طاجيكستان وللمعارضة الطاجيكية الموحدة في بث الحياة في الاتفاق العام، وإشراك جميع قطاعات المجتمع في عملية المصالحة والقيام معهم بإصلاح وتعزيز مؤسسات البلد كي تصمد أمام الضغوط والقيود التي يتوقع أن تظهر بعد سنوات من الاضطرابات والقلق. وفي غضون هذا، ما زالت الحالة في البلد ماثلة، وتشير الأعمال العدائية التي نشبت مؤخرا داخل معسكر الحكومة وبين قوات الحكومة وبعض جماعات المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى مدى ما لم يتم تحقيقه بعد.

٤٠ - وقد تحملت الأطراف الطاجيكية المسؤولية الأولى عن المفاوضات، ويجب أن ينسب لها الفضل أيضا فيما يتعلق بنتائجها الناجحة. بيد أنه لا مجال للشك في أنه لم يكن ليتسنى اختتام المفاوضات على هذا النحو لولا دعم الدول المراقبة والمنظمات الدولية، التي ساعدت على تذليل عقبات ونكسات متكررة. ومع الإقرار بهذا، وافقت الأطراف الطاجيكية على ضرورة أن تشكل المشاركة الدولية الوثيقة جزءا لا يتجزأ من عملية التنفيذ أيضا؛ وقد ضمنت طلبات بما يفيد هذا في الاتفاق العام. وسيستلزم تنفيذه حقا استمرار الدعم الدولي القوي وأعتقد أنه ينبغي أن يستجيب المجتمع الدولي لهذه الطلبات.

٤١ - وفي ضوء هذه الاعتبارات، أوصي مجلس الأمن بتوسيع ولاية البعثة كي تشمل المهام المجلدة في الفقرة ١٩ من هذا التقرير وأن يأذن بتعزيز البعثة على النحو الموصوف في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٦. وأوصي أيضا بالإذن بالولاية الجديدة لفترة أولية قدرها ستة أشهر.

٤٢ - وتدرك الأطراف الطاجيكية أن البعثة لن تستمر إلى أجل غير مسمى، وينعكس هذا في الهدف الذي حددته هذه الأطراف نفسها بصورة غير رسمية، أي استكمال الانتقال في غضون عام واحد. وهذا هدف طموح، نظرا لحجم المهمة والظروف السائدة في البلد، التي تدهورت مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة. وقد حدثت تأخيرات بالفعل، ويعتقد الأمل على أن تكون الظروف قد تهيأت الآن كي تبدأ لجنة المصالحة الوطنية

الاضطلاع بمسؤولياتها في غضون الأيام القليلة القادمة. وسيترتب على هذا تأثير إيجابي بالنسبة للحالة العامة في البلد ويحول دون تبدد الزخم أكثر من ذلك.

٤٣ - وللأسباب نفسها، سيكون من الأهمية بمكان أن تضطلع البعثة دون تأخير بجميع المهام الإضافية المتوقعة منها. بيد أن مدى إمكانية قيام البعثة بذلك فعلاً سيرتفع بالتدابير التي تتخذ لكفالة قدرة أفرادها على أداء واجباتهم دون عائق وكفالة سلامتهم بدرجة معقولة. وحتى الآن، لم يتم التأكد من ذلك، خاصة في المنطقة المركزية التي تحيط بالعاصمة وشرقها، مما يحد بشدة من قدرة البعثة على أداء مسؤولياتها عن الحفاظ على وقف إطلاق النار وتنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. واعتزم أن أبقى هذه المسألة قيد الاستعراض الوثيق وأن أؤجل تعزيز قوة البعثة، عند اللزوم، إلى أن يجري التوصل إلى حل ملائم لهذه المشكلة. وسأبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات في هذا الشأن والتمس الإرشاد منه، حسب الاقتضاء.

٤٤ - وفي ختام هذا التقرير، أود أن أشيد بحرارة بالسيد ميريم، ممثلي الخاص، على ما قدمه من اسهام بارز وقيادته الفذة، والبريغادير - جنرال ازيدورتشيك، رئيس المراقبين العسكريين، وبالرجال والنساء الذين عملوا في البعثة، على أدائهم المثالي لواجباتهم الصعبة والتي كانت تحف بها المخاطر في كثير من الأحيان. وأغتتم هذه الفرصة كي أقر بالتقدير لما قدمه موظفو وكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملين في طاجيكستان من تعاون ودعم لممثلي الخاص.

- - - - -